بعثـــة ليبيـــــا
لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

الدورة السابعة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة السيدة

سميرة الامين أبو بكر
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمـام

اللجنة الثالثة

حول البند (28): النهوض بالمرأة

نـيـويـورك فـي 2012\10\15

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يعرب وفد ليبيا عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثلو الجزائر باسم مجموعة الـ77 والصين، ومصر باسم المجموعة العربية، والكاميرون بإسم المجموعة الأفريقية.

منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975 مرورا باعتماد إعلان ومنهاج عمل بيكين والقمة العالمية للألفية، شهدت قضايا المرأة اهتماما متزايدا على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. حيث تمّ اعتماد العديد من الصكوك، والاتفاقيات، والقرارات الدولية التي تؤكد على احترام وحماية حقوق الإنسان للمرأة والقضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.

ليبيا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وهي ملتزمة تماما بتطبيق أحكامها على المستوى الوطني، بتنفيذ كافة تعهداتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بها، وتمكينها من المشاركة الاقتصادية، وفي صنع القرار السياسي عملا بمبدأ المساوة بين الجنسين، حيث تنص القوانين والتشريعات الوطنية على كفالة وضمان حقوق المرأة في التمتع بكافة حقوقها الأساسية، بما في ذلك الحق في التمتع بالخدمات الصحية، والتعليمية، والضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي، وحق التملك ومزاولة الأنشطة الاقتصادية، والحق في المشاركة في العملية السياسية، وفي ممارسة العمل الاجتماعي، وفي انشاء مؤسسات المجتمع المدني، دون أي تمييز بينها وبين الرجل.

من جانبها تسعى المرأة الليبية جاهدة لأن تكون عنصرا فاعلا يساهم في تنمية المجتمع والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا. فقد كانت

المرأة الليبية حاضرة في ثورة 17 فبراير ضد ديكتاتورية القذافي، وهي اليوم تشارك في مرحلة بناء الدولة، وفي صنع القرار السياسي حيث تشغل المرأة الليبية **(33)** مقعد من مقاعد المؤتمر الوطني من أصل **(200)** مقعد أي ما يعادل نحو (16.5%) من إجمالي مقاعد المؤتمر الوطني العام، وهذا يشكل منعطفا إيجابيا في حياة المرأة الليبية التي لفتت انتباه المراقبين بحجم مشاركتها في الحملات الانتخابية، وإقبالها الكثيف على مراكز الاقتراع في أول انتخابات تشهدها ليبيا منذ أكثر من خمسة عقود.

السيد الرئيس،،،

ترحب ليبيا بالتطور المحرز فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذا لخطتها الاستراتيجية، وتعزيز مبدأ تعميم المنظور الجنساني على مستوى المنظومة الدولية، وإيلائها الاهتمام المتزايد لقضايا النساء المهمشات حول العالم، ولمسألة التعليم الذي يمثل أولوية للنساء كافة باعتباره أساسا لتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة.

وفي ذات الوقت نعرب عن أملنا في أن نجد المرأة ممثلة بنسبة اكبر في المناصب القيادية على مستوى الأمم المتحدة تحقيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين.

السيد الرئيس،،،

يمثل التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان للمرأة، فالممارسات التمييزية ضدها وسياسة عدم المساواة مع الرجل في التمتع بالخدمات التعليمية، والصحية والاجتماعية وفي الحصول على فرص العمل، وعدم المساواة في الأجر وغيرها من الممارسات، هي ظاهرة تعاني منها النساء في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتعرب ليبيا عن إدانتها لكافة أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجسدي، والنفسي، والجنسي، والمنزلي، وفي أماكن العمل، الذي طال النساء من كل الطبقات الاجتماعية، ومن مختلف الأعراق، والمعتقدات والأديان.

في هذا المقام تؤكد بلادي على رفضها المطلق لأي ربط بين العنف والدين وخاصة "العنف المنزلي" وفقا لما يتم الترويج له من قبل البعض. فالأديان السماوية كلها تدعو إلى الرحمة ونبذ العنف ورفع الظلم عن الإنسان في كل مكان.

تدين ليبيا بشدة ظاهرة الاتجار بالنساء، وتعتبرها جريمة ليس فقط في حق المرأة، وإنما في حق الإنسانية ككل، وهي جريمة تتزايد معدلاتها في ظل الإفلات من العقاب وعدم الإبلاغ. وفي هذا الإطار تؤيد بلادي توصية الأمين العام للدول الأعضاء بشأن كفالة وضع قوانين محددة تجرم جميع اشكال الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والفتيات، انسجاما مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها.

في الختام، تجدد ليبيا الإعراب عن القلق إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وما تتعرض له من ممارسات تمييزية ومهينة لكرامتها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا المقام تؤكد ليبيا على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويقوم بالتزاماته لحماية حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة .

شكرا السيد الرئيس